الأليات المؤسساتية الطاقوية ودورها في تعزيز الأمن الطاقوي الجزائري

Energy Institutional Mechanisms and Their Contribution to Enhancing Energy Security in Algeria

مريم طابلي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)
m.tabli@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2026/03/03 تاريخ القبول: 2026/05/31 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مختلف الأليات المؤسسية للطاقة في الجزائر، وتبين دور كل مؤسسة في تحقيق الأمن الطاقوي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الطاقة التقليدية، أو مختلف المؤسسات التي تدعم برنامج الإنتقال الطاقوي في الجزائر، حيث تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية، في المحور الأول تطرقنا لمفهوم كل من الأمن الطاقوي والإنتقال الطاقوي، في المحور الثاني تم التعرف على دور كل مؤسسات الطاقة التقليدية أما في المحور الثالث فقد تم تخصيصه للأليات المؤسسية للطاقة المتجددة.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الطاقوي، الإنتقال الطاقوي، المؤسسات الطاقوية، الجزائر

تصنيف جال: Q48، Q49.Q40

Abstract:

This study aims to identify the various institutional mechanisms of the energy sector in Algeria and to highlight the role of each institution in achieving energy security, whether related to traditional energy institutions or those supporting the energy transition program in the country. The study is structured around three main axes. The first axis addresses the concepts of energy security and energy transition. The second axis examines the role of traditional energy institutions, while the third focuses on the institutional mechanisms related to renewable energy.

key words: *Energy security, Energy transition, Energy institutions, Algeria.*

JEL classification: *Q40; Q49; Q48.*

مقدمة:

تعتبر مسألة الأمن الطاقوي من بين التحديات الاستراتيجية الأكثر تعقيدا التي تواجه الدول في السياق العالمي المعاصر، وذلك بالنظر إلى المكانة المحورية التي يحتلها قطاع الطاقة في دفع عجلة التنمية، إذ يشكل تأمين إمدادات الطاقة بشكل مستدام، ومنتظم وبتكلفة معقولة هدفا حيويا تسعى إليه الدول لضمان استقرارها الداخلي، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحولات الديناميكية في البيئة الجيوسياسية والإقتصادية العالمية، ولا سيما تلك التي تمس استقرار أسواق الطاقة الدولية.

وفي هذا الإطار تبرز الجزائر كفاعل طاقوي مهم على المستويين الإقليمي والدولي، نظرا لامتلاكها احتياطات معتبرة من الموارد لاسيما النفط والغاز الطبيعي، هذا الوضع يمنحها فرصا استراتيجية متعددة لتعزيز مكانتها الجيو-إقتصادية ولكنه في الوقت ذاته يحملها مسؤوليات كبيرة تتعلق بكفاءة إدارة هذه الموارد، بما يضمن ديمومة أمنها الطاقوي ويعزز مسارها نحو تحقيق تنمية شاملة، ومن هنا تنبع أهمية دور المؤسسات الطاقوية الوطنية في تحقيق الأمن الطاقوي سواء على صعيد الطلب الداخلي المتنامي أو في ظل التغيرات الجيوسياسية المتسارعة.

تداول مفهوم الانتقال الطاقوي منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث عبر عن تحول اقتصادي جديد يعتمد على تعميم استعمال الطاقات المتجددة، وقد تفاوت تطبيق هذا التحول من دولة لأخرى حسب خصوصياتها.

بالنسبة للجزائر فقد عملت الدولة على سن العديد من القوانين من أجل تحقيق الانتقال الطاقوي وكذا النجاعة الطاقوية، كما استحدثت عدة هيئات ومؤسسات لتحقيق هذا المسعى. وعليه تسعى الدراسة إلى تقييم فعالية المؤسسات المرافقة للانتقال الطاقوي في الجزائر.

وبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

هل الآليات المؤسساتية الطاقوية قادرة على ضمان نجاعة الامن الطاقوي في الجزائر؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- مالمقصود بكل من الأمن والإنتقال الطاقوي؟
- فيما تتمثل المؤسسات الطاقوية التي تتعلق بالطاقات التقليدية في لجزائر؟
- ماهي المؤسسات المرافقة لبرنامج الانتقال الطاقوي في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نقترح الفرضية التالية؟

- عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا على تنظيم وتسيير العديد من المؤسسات والوكالات من أجل ضمان نجاعة الأمن الطاقوي في الجزائر.

تم تطوير وزارة الطاقة والمناجم الى جانب سوناطراك لمواكبة مشاريع وبرامج الانتقال الطاقوي في الجزائر.

وتهدف الدراسة الى: التعرف على مختلف الأليات المؤسسية الموجودة داخل الدولة الجزائرية التي تعمل على تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري، بغية التعرف على النقائص الموجودة واقتراح الحلول الممكنة.

منهج الدراسة: من أجل الوصول الى أهداف الدراسة وتحقيقها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذه الدراسة من أجل الإحاطة بمفهوم الأمن الطاقوي والإنتقال الطاقوي، بالإضافة الى دور مختلف المؤسسات الطاقوي في تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري.

تقسيم الدراسة: للتحكم في الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور، حيث يختص المحور الأول بالتعرف على مفهوم جميع متغيرات الدراسة، أما المحور الثاني يعنى بالمؤسسات الخاصة بالطاقة التقليدية في الجزائر، بالإضافة الى المحور الثالث الذي يتعلق بالمؤسسات المرافقة لبرنامج الانتقال الطاقوي.

1: مفهوم الأمن الطاقوي والإنتقال الطاقوي

1-1: الأمن الطاقوي:

تعتبر قضية الأمن الطاقوي من أهم قضايا الأمن القومي والسياسات العامة للدولة إذ يؤثر العجز في الموارد الطاقوية على المكانة الدولة في النظام الدولي وبالتالي تسعى الدول المستهلكة التي لا تمتلك الموارد الطاقوية لاكتساب موارد استراتيجية كورقة ضغط للدول المنتجة بهدف ضمان تدفق النفط (فاطمة و كبيش، 2019، صفحة 61).

كما ان مصطلح الأمن الطاقوي تبلور في سبعينيات القرن الماضي بعد أزمة النفط العالمية التي كانت سبب في بروز سياسات تأميم المحروقات في الدول الحديثة الاستقلال، إذ أصبح مفهوم الأمن الطاقوي مصطلح يعبر عن السيادة الوطنية لدولة في قطاع الطاقة بالنسبة للدولة المصدرة، أما بالنسبة للدول المستوردة نجد أن سياسات تأميم المحروقات قد أحدثت أزمة لدول المستوردة فهي بمثابة تهديد إقتصادي لهذه الأخيرة، (فاطمة و كبيش، 2019، صفحة 62) من بين أهم أبعاد الأمن الجديدة نجد الأمن الطاقوي الذي ظهر كمسألة بارزة لأول مرة بعد أزمة النفط العالمية الأولى سنة 1973 بحيث أنه خلال هذه الفترة كانت أغلب الدول تسعى لضمان وسد حاجاتها الطاقوية. (سفيان، 2017، صفحة 82)

يتفق أغلب الباحثين على أن ظهور مصطلح الأمن الطاقوي كان وليد أزمة النفط بعد ما انتهجت العديد من الدول سياسة تأميم المحروقات وعلى رأسها الجزائر، كانت هذه السياسات بمثابة الصدمة بالنسبة للدول المستهلكة خاصة الدول الأوروبية منها ما أدى بطبيعة الحال إلى زعزعة إقتصاديات بعض

الدول الأوروبية وبالتالي كانت بمثابة التهديد القومي لها، أما بالنسبة للدول المنتجة كانت أزمة 1973 بمثابة حدث إيجابي للإقتصاد القومي، وعليه يعرف أمن الطاقة من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة اتجاه مختلف التهديدات كالمراقبة والحراسة لقواعد النفط وتنويع مصادر الطاقة بالإضافة إلى تطوير البنى التحتية لتكون أكثر أمنا. (سمية و بلقاسم، 2022، صفحة 29)

كما يعرف أمن الطاقة من خلال تأمين الامدادات الطاقوية لكافة المواطنين بمعدل كافي وأسعار معقولة في الحاضر والمستقبل دون تخوف من نضوب هذه الموارد ويشمل عملية التنقيب والإنتاج والنقل بالإضافة إلى التوزيع الإستثمار، وكذلك صيانة محطات التكرير، (أحمدزكريا، 2018، صفحة 23) اما اللجنة الإقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة unece عرفة سنة 2007 أمن الطاقة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة تتركز في مجملها في توفر الإمدادات الطاقوية التي يستعملها المستهلك في حياته اليومية بكميات كافية لتحقيق الإكتفاء الذاتي من جهة، وعدم إعاقة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد من جهة أخرى (فاطمة و كبيش، 2019، صفحة 58)، ويمكن أخذ تعريف موسع لمفهوم الأمن الطاقوي لا يركز فقط على أمن العرض وإمدادات الطاقة وانما يتعدى ذلك ليشمل سلسلة مترابطة تبدأ من التنقيب والإنتاج ويشمل وضمان النقل والتوزيع الأمن لموارد الطاقة لأنها ترتبط بالعوامل الخارجية كالعوامل البيئية والاستقرار الداخلي، بالإضافة إلى مرونة الأنظمة القانونية واللوائح التنظيمية الخاصة بأمن الطاقة (نبيل، 2021، صفحة 85).

1-2: الانتقال الطاقوي

تعود بداية ظهور مفهوم الانتقال الطاقوي إلى الأوساط الجرمانية مطلع الثمانينيات من القرن الماضي كمجموعة من المقترحات العلمية التي وضعها معهد إكو الألماني سنة 1980، وذلك بغية إيجاد بدائل لطاقات الأحفورية المتسببة في الكوارث البيئية، ولقيت هذه الفكرة رواجا في أغلب دول العالم مطلع الثمانينات من اقرن الماضي. (محمد، 2021، صفحة 14)

نتيجة زيادة الطلب العالمي على الطاقات الأحفورية وتطور الحياة خاصة في فترة الثورة الصناعية، ومع زيادة انبعاث الغازات الدفيئة التي أدت إلى أتساع ثقب الأزون، وما يتبعه من أخطار بيئية تهدد سكان المعمورة ككل بفعل ارتفاع درجة حرارة الأرض وما ينجر عنه من اختلال في النظام الإيكولوجي، كل هذه الأسباب وأخرى دفعت بالدول في التفكير إلى الانتقال نحو إنتاج واستهلاك الطاقات المتجددة النظيفة من أجل حماية البيئة من جهة وضمان تدفق الطاقة من جهة أخرى، حيث عرفت برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (UNEP) الطاقة المتجددة على أنها هي التي تكون من غير مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها وتظهر في خمسة أشكال الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، طاقة الكتلة الحية، الطاقة الكهرومائية، وطاقة الحرارة الجوفية (أحمد و محمد، 2021، صفحة 17).

يختلف الانتقال الطاقوي من بلد لأخر حسب الخصائص الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية إلى جانب السياسات المنتهجة التي تساهم في إنجاح هذه العملية التي تتطلب تحول في أسواق الطاقة الأحفورية والبديلة كما يمكن اعتبارها على أنها مرتبطة بنوعية الحكم والإدارة (ليلى، 2020، صفحة 164).

2 : الأليات المؤسسية للطاقة التقليدية في الجزائر

عملت الجزائر على تأطير العملية التنموية في قطاع الطاقة والمناجم عن طريق إنشاء مجموعة من المؤسسات التي تحرس على ذلك من خلال الصلاحيات الممنوحة لكل منها وتتمثل في المؤسسات التالية:

2-1: وزارة الطاقة والمناجم: تعتبر الهيئة الأولى المكلفة على المستوى الوطني التي تحرس على تنفيذ مختلف البرامج التنموية في قطاع الطاقة والمناجم على أرض الواقع من خلال تسيير الطاقة، المواد البيتروكيميائية وحماية الممتلكات، ويكون ذلك من خلال مراعاة مبادئ وأهداف الإدارة.

- في اليوم التالي للاستقلال الوطني (1962-07-05) صدر مرسومان بهدف إيجاد إطار تنظيمي لإدارة القطاع، وهما مديرية الطاقة والوقود، التي تم تحديد تنظيمها ومسؤولياتها في الأمر رقم 62-029، المؤرخ في 25 أغسطس 1962 (الجريدة الرسمية رقم 10 المؤرخ في 01 سبتمبر 1962)، إلى جانب المكتب الجزائري للبترول المنشأ بموجب الأمر رقم 62-030 المؤرخ في 1962/8/25 (الجريدة الرسمية رقم 10 المؤرخ في 1962/9/1).

بعد هذه المرحلة، تم إسناد إدارة واستغلال ثروات باطن الأرض الصحراوية (الطاقة والمعادن) إلى هيئة تقنية جزائرية فرنسية لتنمية ثروات باطن الأرض الصحراوية، والتي تم تعيين ممثليها الجزائريين في مجلس الإدارة بموجب المرسوم رقم 62-523 المؤرخ في 1962-09-08(الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 14 سبتمبر 1962)، تم إنشاء هذا الجسم وإدارته بموجب اتفاقيات إيفيان (الاتفاقيات الحكومية، وخاصة اتفاقية 1962-08-28)، بعدها تم إنشاء لجنة إدارة الكهرباء والغاز بموجب الأمر رقم 62-053 المؤرخ في 21 سبتمبر 1962. (الجريدة الرسمية رقم 18 بتاريخ 1962/9/23)، وفي سنة 1963 تم إنشاء أول تنظيم لوزارة التصنيع والطاقة بموجب المرسوم رقم 63-267 المؤرخ في 24 يوليو 1963. وهذا الأخير مسؤول بشكل رئيسي عن الأبحاث في مجال الطاقة والتعدين.

2-2: شركة سوناطراك: تعتبر شركة سوناطراك أهم الشركات البترولية في الجزائر خاصة وافريقيا عامة، فهي تشارك في التنقيب والانتاج وحتى النقل عبر أنابيب تحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها، معتمدة في ذلك على استراتيجية التنويع.

مثل تطوير نشاطات توليد كهرباء الطاقة المتجددة تحلية مياه البحر، بالإضافة كذلك إلى البحث واستغلال الطاقة المنجمية بهدف مواصلة استراتيجيتها العالمية، تنشط سوناطراك في الجزائر والعديد من

البلدان الأخرى في العالم ، منها بعض الدول الافريقية، بريطانية العظمى، وفي امريكا اللاتينية، البيرو، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية، كما يجدر الإشارة إلى أن سوناطراك تحتل المرتبة الاولى في افريقيا والثانية عشر في العالم، بالإضافة لكونها هي أيضا رابع مصدر للغاز الطبيعي المميع، والثالث مصدر عالمي لغاز والبترول المميع، وخامس مصدر للغاز الطبيعي.

عملت مؤسسة سوناطراك بتشييد أول خط انبوب نفطي في الجزائر OZI الذي يبلغ طوله 850 كلم الذي يربط بين حوض الحمراء وارزيو، كما قررت الجزائر الشروع ايضا في مغامرة كبيرة في مجال الغاز بتشغيل أول مركب لتجميع الغاز الطبيعي المسمى GLAZ CAMEL الشركة الجزائرية لتمييع غاز الميثان والتي تقدر معالجته 1,8 مليار متر مكعب من الغاز سنويا. (سلاف، 2017، صفحة 191)

3-2: سونلغاز : الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز": هي مؤسسة عمومية تحتل موقع إستراتيجي في الاقتصاد الجزائري منذ نشأتها وتسيطر على إنتاج الطاقة الكهربائية وكذلك توزيع الغاز الطبيعي، وتعتبر هذه الشركة هيئة معقدة تضم وسائل متعددة لهدف واحد هو وضع الكهرباء والغاز تحت تصرف المستهلك عبر الوطن، حيث يعود تاريخ انشاء مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر إلى العهد الاستعماري سنة 1947 وبعد الاستقلال تحولت إلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز المسمات sonalgaz بموجب المرسوم التنفيذي رقم 6959 المؤرخ في 26 جويلية 1969 وفي سنة 1971 توسعت صلاحيات المؤسسة إلى عمليات البيع التركيب وصيانة الاجهزة المنزلية والكهربائية والغازية في اطار سياسة تغيير القطاع العمومي والإقتصادي وفي سنة 1991 تحولت شركة سونلغاز من مؤسسة وطنية إلى مؤسسة وطنية ذات طابع تجاري وصناعي موضوعة تحت تصرف الوزير المكلف بالطاقة بعد صدور القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 والمتعلق بتوزيع الكهرباء والغاز عن طريق القنوات اصبحت سونلغاز الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز شركة مساهمة وقد سمحت لها هذه الترقية بإمكانية توسيع انشطتها لتشمل الميادين الاخرى تابعة لقطاع الطاقة كما تتيح لها امكانية التدخل خارج حدود الجزائر وباعتبارها شركة مساهمة فأنه يتعين عليها حيازة حافظة اسهم وقيم اخرى منقولة مع امكانية امتلاكها اسهم في شركات اخرى وقد شهدت سونلغاز توسعا كبيرا فخلال الفترة ما بين 2004 و 2006 اصبحت مجمعا صناعيا وقامت بإعادة هيكلة نفسها في شكل شركة فرعية مكلفة بالأنشطة الاساسية وهي كما يلي:

- الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء (SPE)
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء (GRTE)
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز (GRTG)

في فيفري 2017 تم وضع التنظيم الجديد لسونلغاز كمجمع صناعي مؤلف من 16 شركة فرعية تابعة تنشط في قطاع انتاج نقل وتوزيع الكهرباء اضافة إلى نقل وتوزيع الغاز عبر الانابيب، كما واجهت شركه

سونلغاز التحدي في ضمان استمرارية الخدمة بعد الاستقلال ونجحت في توزيع الكهرباء لكامل الاراضي وتطوير الاعمال لتحقيق معادل تغلغل الغاز الطبيعي يقارب 59%، وقد اعيد تنظيم شركة سونلغاز اليوم لتصبح شركة قابضة دون انشاء كيان قانوني جديد بالإضافة إلى ذلك فان الشركة القابضة سونلغاز وشركاتها التابعة تشكل مجموعة تسمى مجمع سونلغاز حيث يوجد مقرها الإجتماعي على مستوى دائرة الجزائر العاصمة تلملي. (عبادي، 2019، صفحة 198،199)

2-4: الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات النفط: أنشئت الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "النفط" بموجب أحكام المادة 12 من القانون الجزائري رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات المعدّل والمتمّم، تشرف على إدارة الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات لجنة إدارة مكونة من ستة (6) أعضاء، كما تتمتع الوكالة بمجلس مراقبة يضم خمسة (5) أعضاء تم اختيارهم لخبراتهم في المجالات التقنية والإقتصادية والقانونية في مجال المحروقات، يقوم مجلس المراقبة بمتابعة ممارسة مهام الوكالة، وبصفته تلك فهو مكلّف بشكل خاص بالموافقة على استراتيجية الوكالة وخطط أو ميزانيتها وحصيلة إنجازاتها، من مهامها تشجيع الإستثمارات في البحث عن المحروقات واستغلالها في المجال المنجمي الوطني، تقييم المجال المنجمي فيما يتعلق بأنشطة المنبع، ولا سيما من خلال إجراء دراسات الحوض والحصول على البيانات، إلى جانب مراقبة أنشطة التنقيب والبحث واستغلال المحروقات، ومراقبة مدى احترام المحافظة على المكامن في إطار استغلال المحروقات (الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط والمحروقات ، 2025)

2-5: المجلس الأعلى للطاقة: تم استحداث المجلس الأعلى للطاقة في 01 أفريل 2022 بموجب مرسوم رئاسي 22-122، مهمته تحديد توجهات السياسة الطاقوية وضمان متابعتها والعمل على تأمين الأمن الطاقوي والحفاظ على الاحتياطات الوطنية من محروقات وتجديدها وتطويرها، كما كلف المجلس أيضا بمتابعة وتنفيذ المخططات ذات المدى البعيد لتطوير الهياكل القاعدية لإنتاج الموارد الطاقوية واستحداث الطاقات المتجددة وتطويرها وضبط السوق الوطنية للطاقة. (الجزائرية، 2022)

3: الأليات المؤسسية للطاقة المتجددة في الجزائر

بدأ اهتمام الدولة الجزائرية بالانتقال للطاقات المتجددة منذ القرن الماضي، تحديدا في ثمانينات القرن العشرين حيث أنشأت أول هيئة وطنية من أجل ذلك. وقد ارتأينا تقسيم الأليات المؤسساتية من أجل الانتقال الطاقوي إلى ما يلي:

3-1: المؤسسات المرافقة للانتقال الطاقوي

أ- **محافظة الطاقات المتجددة:** أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82-46 المؤرخ في 23 جانفي 1982 حيث وضعت تحت وصاية المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني وتولت المحافظة مهام؛

إعداد وتنفيذ المخططات الوطنية للتطوير العلمي والتكنولوجي والصناعي المرتبط بهدفها اضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية والتقنية لإنتاج الطاقات المتجددة.

ب- **الوكالة الوطنية لتطوير الطاقة وترشيدها (APRU)**: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 85-235 المؤرخ في 25 أوت 1985 بمهمتها رسم رؤية مستقبلية من خلال تقديم اقتراحات كفيلة بتغطية الطلب المتزايد على الطاقة وكذا تشجيع ترشيد وعقلنة استخدام الطاقة، وضعت تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، وفي سنة 2004 تم اضافة لها مهام اضافية بموجب المرسوم التنفيذي 04-314 المؤرخ في 25 سبتمبر 2004.

ت- **وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES): تم انشاؤها** في 9جانفي 1988 بهدف تنشيط تنفيذ سياسة الحكومة الرامية إلى التحكم في الطاقة من خلال تطوير التجهيزات الشمسية وكذا القيام بدراسات تقنية إقتصادية وهندسية وإنجاز نماذج تجريبية متعلقة بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري الموجه للاستعمال المنزلي والصناعي والفلاحي. (المطلب و عطاء الله ، 2024، صفحة 544)

ث- **مركز تنمية الطاقات المتجددة:** أنشأ في 21 مارس 1988 مهمته الرئيسية تطوير الوسائل المتعلقة باستغلال إنجاز المواد الخاصة بالطاقات المتجددة. (نذير، 2016)

ج- **نيو انارجالجيريا " نيال":(New Energy Algeria)** هي شركة مختلطة بين قطاع سوناطراك والشركة الوطنية سونالغاز ومجمع **SIM** للمواد الغذائية، تم إنشاؤها سنة 2000 وتتلخص مهامها في ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها وتعيين وإنجاز المشاريع في مجال الطاقات المتجددة بإشراك مختلف الشركاء المحلين والأجانب من بين أهم المشاريع التي قامت بتنفيذها سنة 2005 نجد مشروع انتاج 150 ميغاواط تهجين شمسي بنسبة 30بالمائة والباقي غاز في حاسي رمل واستعمال الإنارة الريفية بواسطة الطاقة الشمسية في بعض مناطق الجنوب كتمنراست وكذلك إنجاز حظيرة لإنتاج طاقة الرياح بقدرة 10 ميغاواط في تندوف (حدة، 2012، صفحة 152)

2-3 : مؤسسات في مجال التكوين:

أ- **المعهد الجزائري للطاقات المتجددة:** أنشأ بمجوب المرسوم التنفيذي رقم 11-33 المؤرخ في 11 يناير 2011 والذي يعنى بمهام التكفل بمجالات التكوين المتخصص وتحسين المستوى في مجال الطاقات المتجددة، غير أنه تم حله بموجب المرسوم التنفيذي 16-70 المؤرخ في 22 فيفري 2016. (منال، 2021، صفحة 174)

ب- **إنشاء مدرسة وطنية عليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة:** بباتنة بموجب المرسوم التنفيذي 20-152 تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف إعداد وتكوين المورد البشري من أجل إرساء دعائم الانتقال الطاقوي. (شرعت في استقبال الطلبة منذ 2021 تكوين المهندسين). (الموقع الالكتروني للمدرسة الوطنية للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة، 2021)

والطاقات المتجددة قديمة الوجود في الجامعات الجزائرية خصوصا جامعة باتنة التي أبرمت اتفاقية مع جامعة برلين في ألمانيا في ثمانينات القرن الماضى وساهمت مخابر الجامعة في تطوير أنظمة للطاقات المتجددة في الجزائر سواء في الطاقة الشمسية أو مضخات المياه أو الطاقة الهوائية ..الخ

3-3 : المؤسسات المركزية في مجال الطاقات المتجددة

أ- **وزارة البيئة والطاقات المتجددة:** استحدثت هذا الوزارة سنة 2017 وفيما يخص مهامها في شق الطاقات المتجددة: إرساء ثقافة بيئية مستدامة من خلال القيام بأعمال تحسيسية وتربوية استهدافية، مواصلة إنجاز المنشآت المتخصصة للتسيير المتكامل للنفايات وتحسين أدائها، ترقية الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مجال جمع النفايات ونقلها وفرزها ومعالجتها، العمل على تجسيد كل التدابير التي تهدف إلى وضع إطار تنظيمي يشجع بروز اقتصاد محوري ونشره، تحسين ظروف معيشة المواطنين وضمان مساهمة الجزائر في تنويع المجهود العالمي للمحافظة على البيئة من خلال برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية وتنويع الجهود في مجال الطاقة من خلال تطوير الطاقات المتجددة. (منال، 2021، صفحة 139)

ب- **وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة:** تم استحداثها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في 23 جوان 2020، والمتضمن اعضاء الحكومة المعدل والمتمم. وقد كلف وزير القطاع بإعداد سياسات واستراتيجيات تهدف إلى ترقية الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-322. بتنفيذ مخطط عمل الحكومة؛ مدخل تطوير الطاقات المتجددة عبر برنامج 15000 ميغاواط آفاق 2035، ومدخل تطوير سياسة الفعالية الطاقوية التي تساهم في الحد من التبذير والعمل القطاعي بتدابير العزل الحراري في قطاعي البناء وتحويل المركبات في مجال النقل والإنارة العمومية في الداخلية. (رئاسي، 2020)

وفي آخر تعديل وزاري تم الغاء وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة والعودة إن وزارة البيئة والطاقات المتجددة بتاريخ 08 سبتمبر 2022.

ت- **محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية:** أنشأت المحافظة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19-280 المؤرخ في 20 أكتوبر 2019، المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتنظيمها وسيرها. وهي مؤسسة عمومية في مجال الطاقة تابعة للوزير الأول وتتمتع المحافظة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتضطلع المحافظة بما يلي؛ هي هيئة لتصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وأداة مساعدة في تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتقييمها. كما تكلف المحافظة في مجال إعداد الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية بالتنسيق مع القطاعات المعنية وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-95 والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 19-280. حيث عد المرسوم وتمم أحكام المواد 5.6.13.14.16.19 و أضاف أن المحافظة تكلف

بالمساهمة في التنمية الوطنية والقطاعية للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، كما تكلف المحافظة من حيث التقييم الدوري بتقييم السياسة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية والأدوات المسخرة لتنفيذها ومدى تأثيراتها وإعداد تقارير التقييم السنوية ذات الصلة، كما عدل في أعضاء مجلس الإدارة على النحو التالي: ممثل عن الوزير الأول رئيسا وممثلي عن قطاعات الدفاع الوطني، الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المالية، الطاقة والمناجم، الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، التعليم العالي والبحث العلمي ، الصناعة، الفلاحة والتنمية الريفية، السكن والعمران والمدينة، التجارة، الأشغال العمومية والنقل، البيئة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي. (تنفيذي، 2021)

4-3 : تقييم الأليات المؤسساتية ودورها في مرافقة تحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر

أ- تقييم دور المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية:

- ✓ نشرت المحافظة مرجع بعنوان " أطلس موارد الطاقات المتجددة في الجزائر سنة 2019".
- ✓ نشرت المحافظة تقرير بعنوان " الانتقال الطاقوي في الجزائر 2020".
- ✓ نشرت المحافظة دليل تقني وتطبيقي لمنشأة الطاقة الشمسية الموصولة بشبكة التوتر المنخفض سنة 2022.
- ✓ اتفاقية تعاون في مجال الطاقات المتجددة بين المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (CEREFE)والمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية(BNEDER)، حيث جرت مراسم التوقيع بمقر هذا الأخير في بوشاوي، بحضور اطارات كل من الهيئتين أين تم بالمناسبة أيضا تنصيب فريق العمل المشترك الذي يعكف على تجسيد بنود اتفاقية التعاون والتي تهدف إلى:
- ✓ اعداد دراسات مشتركة بغرض تعزيز استخدام الطاقات المتجددة وادماجها في مختلف الأنشطة الفلاحية، الرعوية وتربية المواشي.
- ✓ تعزيز وتعميم استعمال تطبيقات الطاقات المتجددة في قطاع الفلاحة خاصة فيما يتعلق بضخ المياه بالطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، التدفئة والإنارة الشمسية.
- ✓ المساهمة في اعداد الخرائط الوطنية من أجل مطابقة الاحتياجات الطاقوية للأنشطة الفلاحية وتسهيل تلبيتها.
- ✓ اعداد سجل للطاقة الشمسية في الجزائر بواسطة نظام المعلومات الجغرافية.
- ✓ المساهمة في تطوير خرائط عامة متعددة الطبقات تدمج استخدام الأراضي الفلاحية، والموارد المائية، وتوزيع مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أو الطاقة الحرارية الأرضية، وكذلك توزيع الكهرباء وشبكات الغاز الطبيعي عبر التراب الوطني.

المحافظة لديها موقع على شبكة الانترنت وكذا حسابات بمواقع التواصل الإجتماعي من فيسبوك وتويتر ويوتيوب ولينكد. (الطاقوية، 2021)

ب- **البرامج والمخططات سبقت القوانين والمؤسسات:** تداخل الصلاحيات بين محافظ المحافظة ووزير الانتقال الطاقوي (لهما صلاحيات اعداد الاستراتيجيات والإشراف)، كذا التداخل بين صلاحيات (وزارة البيئة والطاقات المتجددة ووزارة الطاقة)، غياب الرؤية الاستراتيجية لصانع القرار بشأن الطاقات المتجددة وأدوات تجسيدها، وعدم الاستقرار المؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة يعبر عن غياب نضوج الفكرة لدى صانع القرار. (سلمة، 2022، صفحة 9)

الخاتمة

في الختام بعد ان تم تسليط الضوء على اهم المؤسسات الطاقوية في الجزائر وتبين دور كل مؤسسة في دعم الامن الطاقوي الجزائري، توصلنا الى انه يوجد تعدد كبير في الجهات الفاعلة وتداخل واضح في الصلاحيات والاختصاصات، ما أفرز حالة من التشتت وغياب التنسيق، وأثر سلبا على فاعلية تنفيذ السياسات المعتمدة، ورغم اعتماد الجزائر لعدة برامج وطنية طموحة في مجال الطاقات ، من بينها البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، إلا أن النتائج المحققة على أرض الواقع ظلت دون مستوى التطلعات، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل أهمها محدودية مصادر التمويل، وضعف الانخراط الفعلي للقطاع الخاص، بالإضافة إلى غياب آليات فعالة لمتابعة وتقييم الأداء.

وفي ضوء هذا التشخيص توصلنا إلى أن تحقيق نموذج طاقوي مستدام وشامل في الجزائر يتطلب إعادة هيكلة جذرية وشاملة للمنظومتين القانونية والمؤسساتية، مع ضرورة تبني مقاربة تشاركية منفتحة تمكن مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين من المساهمة الفعالة في رسم وتنفيذ السياسات الطاقوية، كما ينبغي إيلاء أهمية كبرى لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتكوين الكفاءات البشرية المتخصصة، باعتبارها أدوات مركزية لتعزيز قدرة الدولة على قيادة تحول طاقوي حقيقي، قائم على التنوع والاستدامة، ويستجيب في الآن ذاته للتحديات البيئية والإقتصادية والإجتماعية الراهنة.

ومن بين ابرز النتائج التي توصلنا اليها هي كالتالي:

- البرامج والمخططات سبقت القوانين والمؤسسات.
- تداخل الصلاحيات بين محافظ المحافظة ووزير الانتقال الطاقوي (لهما صلاحيات اعداد الاستراتيجيات والإشراف) كذا التداخل بين صلاحيات (وزارة البيئة والطاقات المتجددة ووازة الطاقة)
- غياب الرؤية الاستراتيجية لصانع القرار بشأن الطاقات المتجددة وأدوات تجسيدها على أرض الواقع.
- عدم الاستقرار المؤسساتي لقطاع الطاقات يعبر عن غياب نضوج الفكرة لدى صانع القرار.

وبناءعليه نقترح مايلي:

- سن قانون الأمن الطاقوي يحدد رؤية الدولة وكذا الفواعل والمؤسسات المتدخلة فيه سواء مؤسسات مركزية أو لا مركزية (من جماعات محلية) وكذا مديريات الطاقة الموجودة في مختلف الولايات.
- توعية المواطنين بضرورة الانتقال الطاقوي عن طريق وسائل الإعلام وكذا جمعيات المجتمع المدني.
- اعتماد المقاربة التشاركية في تحقيق الأمن الطاقوي.

قائمة المراجع:

الباسوسي أحمدزكريا. (2018). تأثيرات أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة الشرق البحر الأبيض المتوسط. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* . جامعة القاهرة ، مصر .

العجال ليلى. (2020). الانتقال نحو الطاقات المتجددة كمقاربة لتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 9*(16)، 162-176.

الموقع الالكتروني للمدرسة الوطنية للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة. (2021). تم الاسترداد من http://www.hns-re2sd.dz/ar/presentation

الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط والمحروقات . (18 04, 2025). تم الاسترداد من موقع الوكالة : https://www.alnaft.dz/ar/category/qui-somme-nous-ar

أمحمدي فاطمة، و عبد الكريم كبيش. (2019). الأمن الطاقوي مقاربة معرفية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 08*(14)، 54-63.

إيمان عبادي. (2019). الاتصال الاستراتيجي ودوره في اتخاذ القرار خلال الازمات في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز نموذجا دراسة وصفية تحليلية. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال* . }أمعة الجزائر 3، الجزائر .

بلمادي سفيان. (2017). جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي، أفاق ورهانات. *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونيةوالسياسية، 1*(03)، 61-78.

بن حمزة نبيل. (2021). الأ/، الطاقوي الجزائري، تأصيل نظري ابستمولوجي. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10*(03)، 79-93.

بن هني أحمد، و زياد محمد. (2021). الانتقال الطاقوي كمدخل لتعزيز البعد البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والبيئة، 4*(3)، 11-30.

بورياح سلمة. (2022). الأليات المؤسساتية لتحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر –دراسة لمحافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية. *التحول الطاقوي في الجزائر الرهانات والتحديات*، (الصفحات 1-12). جامعة بومرداس .

خلوط سمية، و محمد بلقاسم. (2022). مفهوم الأمن الطاقوي. *المؤتمر العلمي: اشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الدولية بينطاقة المحروقات والطاقة البديلة* (الصفحات 23-34). ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية.

رحال سلاف. (2017). الابتكار والتنافسية المستدامة دراسة حالة مجموعة سوناطراك. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه* . الجزائر .

رئاسي ,م .(19 07 ,2020) .المرسوم الرئاسي رقم .163- 20*إنشاء وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة* .الجزائر.

زيداني عبد المطلب، و توفيق عطاء الله . (2024). التحول الطاقوي في الجزائر بين الواقع والافاق. *مجلة السياسة العالمية، 08*(01)، 535-547.

عشاشي محمد. (2021). الانتقال الطاقوي في الجزائر بين ضروريات التنمية ومتطلبات حماية البيئة. *مجلة ابحاث قانونية وسياسية، 6*(2)، 12-35.

غالية نذير. (2016). استراتيجية التسيير الامثل للطاقة للتنمية المستدامة دراسة حالة بعض الاقتصاديات . *أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية* . كلية العلوم الاقتصاديةجامعة ورقلة ، الجزائر .

فروحات حدة. (2012). الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر. *مجلة الباحث، 01*(11)، 149-156.

محافظة الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية. (2021). *مهام محافظة الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية*. تم الاسترداد من https://www.cerefe.gov.dz/

مرسوم تنفيذي. (10 03, 2021). المرسوم التنفيذي رقم 21-95 . *إنشاء محافظة الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية وتنظيمها وسيرها* .

مزراق منال. (2021). جيوبوليتيك النفط ورهانات الجزائر الجيو إستراتجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية* . جامعة باتنة ، الجزائر .

وكالة الأنباء الجزائرية. (17 08, 2022). *"الجريدة الرسمية: إنشاء المجلس الأعلى للطاقة، 2022/04/02*. تم الاسترداد من www.aps.dz